



تطبيق مقاربة محورها الإنسان في المناصرة وصياغة المشاريع



دليل لمنظمات
المجتمع المدني
السورية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي



تطبيق مقاربة محورها الإنسان في المناصرة وصياغة المشاريع دليل لمنظمات المجتمع المدني السورية

حزيران 2020



تم إعداد هذا الدليل التدريبي بدعم
مالي من الاتحاد الأوروبي

المحتويات

2	أولاً- الأساس المنطقي للدليل
5	ثانياً- صياغة مشاريع بمقاربة محورها الإنسان
14	ثالثاً- مناصرة بمقاربة محورها الإنسان
24	رابعاً- فرص المساعدة التقنية

أولاً-

الأساس المنطقي للدليل

التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والتصدي لها. وأخيراً، تكفل تحقيق تغيير عملي وتدرجي في التمتع بحقوق الإنسان على مستوى الأفراد.

من يجب أن يستخدم هذا الدليل؟

يقدم الدليل إرشادات تقنية للجهات التي تسعى إلى تنفيذ أو رعاية مبادرات متعلقة بحقوق الإنسان في سوريا. ويمكن للجهات الفاعلة من المجتمع المدني داخل البلد أو خارجه الاسترشاد بالمنهجية المعروضة في هذا الدليل عند تصميم المبادرات. وسيجد صانعو القرار ومسؤولو السياسات العامة في سوريا أن الأمثلة المستخدمة لتوضيح هذه المقارنة تعكس الكثير من الالتزامات الدولية بإعمال حقوق الإنسان التي وقّعت عليها سوريا والتي تقع ضمن ولاياتهم. كما يمكن للشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والجهات المانحة، استخدام هذا الدليل كمرجع لتوجيه دعمها المستقبلي لمشاريع المجتمع المدني في سوريا، لا سيما وأنه يشجع على تخطيط تطوعي موجّه نحو النتائج.

ما هي مبادئ حقوق الإنسان التي تقوم عليها مقارنة محورها الإنسان؟

المقارنة التي تتمحور حول الإنسان تركز على كونه حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها كأساس لتخطيط المشاريع. وهي تدمج ثلاثة مبادئ أخرى في تحليل المشاريع وتصميمها وصياغتها: المساواة وعدم التمييز؛ والمشاركة والإدماج؛ والمساءلة. وهي لا تنظر إلى السكان المستهدفين على أنهم مجموعة متجانسة، بل تحلل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلاقات المتصلة بالجنس لتركز الجهود

ما هي المقارنة محورها الإنسان؟

المقارنة التي تتمحور حول الإنسان هي منهجية تشدد على ضرورة وضع احتياجات أصحاب الحق وتوقعاتهم في صميم المناصرة وإدارة المشاريع. ولهذه المقارنة أهمية خاصة في سوريا حيث أدت الأعمال العدائية الجارية طيلة السنوات الماضية إلى حرمان ملايين الأشخاص من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن خلال التركيز على السكان وحقوقهم، تقوم منظمات المجتمع المدني بمعالجة الأسباب الجذرية للانتهاكات بما يضمن عدم تكرارها، و لا تقتصر التدخلات فقط على الاعتراف بمعانات الناجين أو تقديم الإغاثة المؤقتة لهم .

كيف ترتبط المقارنة محورها الإنسان بالمقارنة المبنية على حقوق الإنسان في وضع البرامج؟

المقارنة المبنية على حقوق الإنسان في وضع البرامج هي منهجية استُخدمت لأكثر من عقد من الزمن في جميع أنحاء العالم لدمج مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها في برامج المجتمع المدني. وقد أعمدت في سياقات إنمائية كثيرة وذلك في بيئة سياسية مستقرة، وفضاءً مدنياً واسعاً ومحمياً، ومشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني مع القائمين بالواجبات على مستوى المؤسسات الحكومية. وتعمد المقارنة التي تتمحور حول الإنسان على جوانب من المقارنة المبنية على حقوق الإنسان في السياقات التي قد لا يتوفر فيها العناصر الأساسية المذكورة أعلاه. ويتم تحقيق ذلك من خلال ثلاث طرق: أولاً، تحديد الفرص الاستراتيجية للمناصرة لحقوق الإنسان وتوفير المساعدة التقنية. ثانياً، أخذ في عين الاعتبار التعميدات الاقتصادية والسياسية والثقافية عند تحليل

باختصار...

يقضي اعتماد مقارنة مبنية على حقوق الإنسان في وضع البرامج بدمج معايير حقوق الإنسان ومبادئها في عملية وضع البرامج، وترجمتها إلى نتائج تحسّن قدرة القائمين بالواجبات على الوفاء بالتزاماتهم و بقدرة الأشخاص بالمطالبة بحقوقهم.

وتستعمل المقارنة التي تتمحور حول الإنسان لتطبيق المقارنة المبنية على حقوق الإنسان في سياق قد لا يكون فيه القائمون بالواجبات معروفين أو يسهل الوصول إليهم، ويكون المجتمع عرضة للاضطراب السياسي والفضاء المدني مقيداً. وتسعى هذه المقارنة إلى توفير مدخل استراتيجي يمكن من خلاله تحسين إمكانيات التمتع بحقوق الإنسان على الرغم من تلك التحديات السياقية. وهي تعطي الأولوية للفئات الاجتماعية "المُهْملة".

للمستفيدين. إن عدم الوفاء بتحقيق هذه التوقعات يحول دون تعبير الإنسان عما يتعرضون له من مظالم، ويهدم الثقة، ويهدد السلم الاجتماعي.

من هو القائم بالواجبات؟

القائم بالواجبات كيان يترتب عليه التزام قانوني باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. والحكومات في معظم الأحيان هي الجهة الرئيسية التي تتولى القيام بالواجبات، بحكم أن الدول هي أطراف في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. لكن الجهات الفاعلة غير الحكومية قد تكون أيضاً قائمة بالواجبات، ولا سيما في السياقات الهشة أو المعرضة للصراعات. حيث تتولى هذه الجهات، بحكم الواقع، إدارة الشؤون العامة. كما يتراد الاعتراف بالمجتمع المدني والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال كجهات قائمة بالواجبات في الحالات التي تؤثر فيها أنشطتها مباشرة على التمتع بحقوق الإنسان.

من هو صاحب الحق؟

كل فرد يتمتع بضمانات قانونية كونه تحميه من الأفعال وجوانب الإهمال التي تتعارض مع الحريات الأساسية وكرامة الإنسان. وهذه الاستحقاقات مُدرجة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يلزم القائمين بالواجبات باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

على المجموعات التي قد تستفيد أكثر من غيرها من المشروع.

ماذا تعني المساواة وعدم التمييز؟

المساواة مبدأ يعتمد عليه أصحاب المشروع للمساهمة في معالجة الفوارق القائمة والحؤول دون تفاقم الفوارق في قدرة الإنسان على التمتع بحقوقهم. وكثيراً ما تكون هذه الفوارق نتيجة لأشكال هيكلية من عدم التمكين والتمييز في مجتمع قد يميّز فئات اجتماعية معينة عن فئات أخرى على أساس نوع الجنس أو الأصل الإثني أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو غيرها من الاعتبارات.

ماذا تعني المشاركة والإدماج؟

المشروع الناجح هو الذي يضمن للناس إمكانية المشاركة المجدية في القرارات التي تؤثر على حقوقهم. ويمكن أن يحدث ذلك بطريقتين: أولاً إشراك المستفيدين في تصميم المشروع، وتنفيذه، ومتابعة نتائجه؛ وثانياً، الحرص على إتاحة حيز للمشاركة مع صانعي القرار ومسؤولي السياسات العامة.

ماذا تعني المساءلة؟

المساءلة هي المبدأ الذي يعترف بمسؤولية القائمين بالواجبات في معالجة الحالات غير العادلة، فضلاً عن مسؤولية أصحاب المشاريع في تحقيق نتائج مرضية

للسياق يراعي الإنسان هو فهو يساعد على تحديد الفئات التي ربما تم تجاهلها من قبل المنظمة نفسها أو من قبل جهات أخرى. وفي سياق الأزمات، قد ينصب التركيز على الخطاب السياسي والعسكري الواسع النطاق فيطفى على تناول المسائل المتعلقة بأوضاع الفئات المعرضة للمخاطر.

في أي مرحلة من دورة المشروع يجب أن نركز على الإنسان؟

يجب أن تتضمن جميع مراحل دورة المشروع (الاستراتيجية التنظيمية؛ تحليل السياق؛ تصميم المشروع؛ التنفيذ؛ المتابعة والتقييم) أسئلة حول مدى مراعاة المنظمة لمصالح أصحاب الحق وتوقعاتهم. ومع ذلك، الخطوة الأهم في هذه السلسلة هو إجراء تحليل

ثانياً-

صياغة مشاريع مقارنة محورها الإنسان

وينبغي أن يتسق تخطيط المشاريع مع مبادئ المشاركة والإدماج، والمساواة وعدم التمييز، والمساءلة، وأن يسعى إلى تعزيز أعمال حقوق الإنسان على النحو الوارد في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مع التركيز على أكثر الفئات المهمشة.

في اعتماد مقارنة محورها الإنسان، يجب الحرص على أن يكونوا المشاركين فاعلين في تصميم المشروع وتنفيذه وتقييمه و ليسوا مستفيدين متلقين فحسب. وتستند هذه المقاربة إلى الإطار الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحدد ما هو متوقع من القائمين بالواجبات للوفاء بالتزاماتهم بحماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها.

باختصار...

تستند المقاربة التي تتمحور حول الإنسان إلى مبادئ المساواة والمشاركة والمساءلة. وهي تكفل إخضاع القائمين بالواجبات وأصحاب المشاريع للمساءلة أمام المستفيدين المستهدفين - أصحاب الحق، ومن المهم لمنظمات المجتمع المدني «أن ترتدي هذه النظارات» في كل مراحل دورة المشروع، ولا سيما عند تحليل السياق.

المشاركة والإدماج



عقد اجتماعات عامة أو مغلقة مع المستفيدين والجهات المعنية الأخرى

إنشاء نقاط اتصال داخل المجتمعات المستهدفة

إطلاق آلية تعاون مع المستفيدين تتضمن إرشادات واضحة لتبادل المعلومات وصنع القرار

نصائح حول كيفية دمج مبادئ حقوق الإنسان في تصميم المشروع

المساواة وعدم التمييز



ضمان أن منتجات المشروع تراعي علاقات القوة وتعطي الأولوية لأكثر الفئات تهميشاً

ضمان أن المشروع لا يميّز بين المستفيدين ويساهم في تحقيق المساواة

ضمان أن المشروع لا يؤدي إلى تفاقم أشكال التمييز القائم

المساءلة



إتاحة المعلومات عن المشروع ومراحل تقدمه ونتائج للمستفيدين منه

مراعاة التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في محاصيل المشروع

إشراك المستفيدين في صياغة المؤشرات وفي تقييم المشروع

ما هي الخطوات الرئيسية في تطوير المشروع؟

• **تحليل السياق:** تدرس المنظمة الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكلية التي تعمل فيها لفهم العوائق أمام التمتع بحقوق الإنسان. وفي حالات النزاع والأزمات، ينبغي زيادة التركيز على ديناميات السلطة وتغيير القائمين بالواجبات، وهم ليسوا بالضرورة مسؤولين حكوميين. والمصادر الأولى للمعلومات هي الأقرب إلى السياق، مثل الإحصاءات الرسمية المصنفة، والدراسات المواضيعية، والتقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية. وينبغي أن يسترشد التحليل أيضاً بالتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، وتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مثل هيئات رصد المعاهدات، والجهات المعنية بالإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل.

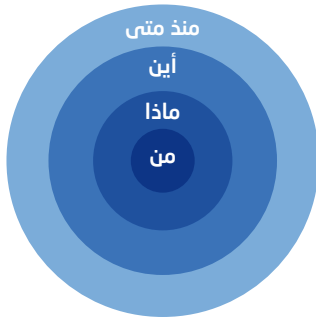
ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يكون ممثلو المجتمع المستهدف جزءاً من هذا الحوار، ما يثري عملية التحليل ويعزز مساهمة المنظمة تجاه المستفيدين منها.

• **التحليل السببي:** بمجرد توضيح الإشكالية، تُجري المنظمة تحليلاً للأسباب المحتملة لها. ويتيح هذا التحليل معالجة الأسباب الجذرية للإشكالية بدل الاكتفاء بتناول مظاهرها المرئية.

ويتخذ هذا التحليل شكل "شجرة القرار" ويتألف من ثلاث طبقات رئيسية: (1) **الأسباب المباشرة** التي تكون مرئية لأي شخص؛ (2) **الأسباب التحتية** المعنية بتوفر الخدمات، وتطبيق القوانين، والممارسات الاجتماعية السائدة؛ (3) **الأسباب الهيكلية** المتعلقة بأشكال عدم التمكين والتمييز المتجذرة في المجتمع أو في السياسات العامة.

• **تعريف الإشكالية:** استناداً إلى هذا التحليل، تحدد المنظمة الإشكالية التي يخطط المشروع لحلها. وينبغي طرح الإشكالية بصيغة الجملة النشطة لتجيب على الأسئلة الأربعة التالية: **ما الذي يحدث؟ لمن؟ أين يحدث ذلك؟ منذ متى** تحدث هذه المسألة؟

ولصيغة الإشكالية أثر مباشر على التقدم المحرز في المشروع: فكلما حددت المسألة على نحو أفضل، ازدادت فرص النجاح.



باختصار...

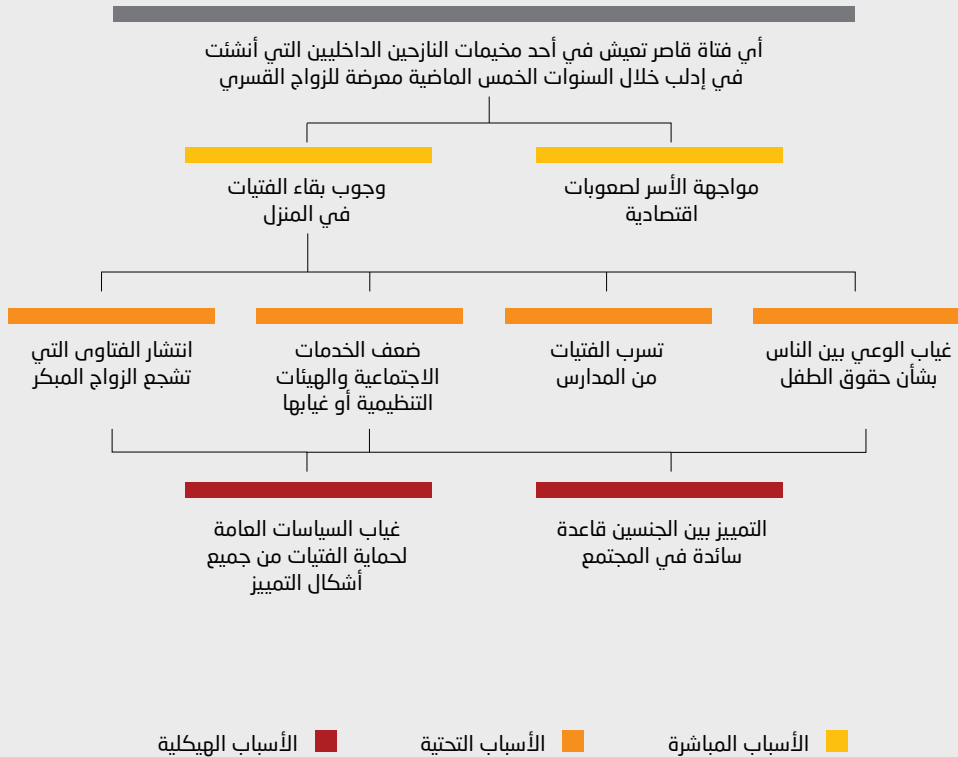
تبدأ دورة المشروع بتحليل للسياق يؤدي إلى طرح إشكالية تضع الإنسان في مركزها:

أمثلة عن الإشكاليات الواضحة المعالم:

عدد الأطفال والمراهقين الذين يمكنهم الحصول على أسلحة نارية في القرى المتاخمة للسويداء ارتفع ثلاث مرات منذ عام 2017.

أي فتاة قاصر تعيش في أحد مخيمات النازحين الداخليين التي أنشئت في إدلب خلال السنوات الخمس الماضية معرضة للزواج القسري.

مثال على شجرة القرار



معهم، وقدرتها على الاتصال بالمستفيدين، وقدرتها على تنفيذ المشروع ضمن المدة والموارد المتاحة. وينعكس هذا المدخل الاستراتيجي في سلسلة سببية، كما يلي:

• **اختيار المدخل الاستراتيجي:** في هذه الخطوة تقرر المنظمة نقطة الدخول لمشروعها، استناداً إلى اعتبارات مثل طبيعة القائمين بالواجبات (جهات حكومية أو غير حكومية)، وقدرتها على العمل

أي فتاة قاصر تعيش في أحد مخيمات النازحين الداخليين التي أنشئت في إدلب خلال السنوات الخمس الماضية معرضة للزواج القسري

وجوب بقاء الفتيات
في المنزل

غياب الوعي بين الناس
بشأن حقوق الطفل

التمييز بين الجنسين قاعدة
سائدة في المجتمع

ولتحديد هذه الفجوات، تُطرح عن كل صاحب حق وقائم بالواجبات أربعة أسئلة: هل يمكنهم المطالبة بالحق أو الوفاء بالالتزام؟ هل يريدون القيام بذلك؟ هل يتوفر بيئة تمكينية للمطالبة بحقوق الإنسان وحمايتها؟ من هو صاحب القرار في هذا السياق؟ وتُنظم الإجابات في جدول على النحو التالي:

• **تحليل الأدوار والفجوات في القدرات:** من خلال استخدام السلسلة السببية المحددة التي تختارها المنظمة، يُجرى تحليلٌ لتحديد أصحاب الحق ومطالباتهم، وكذلك القائمين بالواجبات والتزاماتهم. والمرجع الرئيسي هو الإطار الدولي لحقوق الإنسان والقوانين أو الأعراف الوطنية المرعية الإجراء، بالإضافة إلى ذلك، تحدّد المنظمة الفجوات التي تمنع أصحاب الحق من المطالبة بحقوقهم والقائمين بالواجبات من الوفاء بالتزاماتهم.

مثال مشروع لحماية الأطفال والمراهقين للحؤول دون حصولهم على الأسلحة النارية في السويداء

تحليل الفجوات في القدرات	تحليل الأدوار	
<p>- هل يمكنهم ذلك؟ كلا، بما أن حيازة الأسلحة النارية أصبحت شائعة</p> <p>- هل يريدون ذلك؟ كلا، فهم يفتقرون إلى الوعي بخطر الأسلحة</p> <p>- هل تتوفر بيئة مؤاتية؟ كلا، فحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، غير محمية</p>	<p>المطلب</p> <p>المعيش في بيئة آمنة خالية من الأسلحة</p>	<p>أصحاب الحق:</p> <p>الأطفال الذين يمكنهم الحصول على الأسلحة النارية في السويداء</p>
<p>- هل يمكنهم ذلك؟ نعم</p> <p>- هل يريدون ذلك؟ كلا، بسبب القوالب النمطية للجنسين التي تربط العنف بالرجولة</p> <p>- هل هم في موقع صنع القرار؟ نعم</p>	<p>الالتزام</p> <p>ضمان سلامة الأطفال وإبقاء الأسلحة بعيداً عن متناولهم</p>	<p>القائمون بالواجبات (1)</p> <p>الأسرة</p>
<p>- هل يمكنهم ذلك؟ نعم.</p> <p>- هل يريدون ذلك؟ كلا، ليس لديهم دافع للقيام بذلك</p> <p>- هل هم في موقع صنع القرار؟ نعم، ولكن ضمن حدود لأن المدارس لا تقرر معظم مناهجها الدراسية ولكن يمكنها أن تقرر الأنشطة الخارجة عن هذه المناهج</p>	<p>الالتزام</p> <p>ضمان عدم حيازة التلاميذ للأسلحة أو تعرضهم لخطابات الحرب أثناء تواجدهم في المدرسة، وإدراكهم لمخاطرها</p>	<p>القائمون بالواجبات (2)</p> <p>المدرسة</p>
<p>- هل يمكنهم ذلك؟ نعم، ولكن ضمن حدود</p> <p>- هل يريدون ذلك؟ كلا، هذا ليس أولوية بالنسبة إليهم.</p> <p>- هل هم في موقع صنع القرار؟ نعم</p>	<p>الالتزام</p> <p>متابعة المناهج الدراسية والأنشطة الخارجة عن المناهج وضمان عدم الترويج للأسلحة والتوعية بشأن مخاطرها</p>	<p>القائمون بالواجبات (3)</p> <p>مديرية التعليم</p>
<p>- هل يمكنهم ذلك؟ نعم</p> <p>- هل يريدون ذلك؟ نعم</p> <p>- هل هم في موقع صنع القرار؟ نعم</p>	<p>الالتزام</p> <p>الإدلاء بتصريحات تتدد باستخدام الأطفال للأسلحة ومناصرة الأسر إلى وضع الأسلحة النارية بعيداً عن متناول الأطفال</p>	<p>القائمون بالواجبات (4)</p> <p>القيادات الدينية وقادة المجتمعات المحلية</p>
<p>- هل يمكنهم ذلك؟ نعم ولكن ضمن حدود (بعض الأراضي خارجة عن سيطرة الحكومة)</p> <p>- هل يريدون ذلك؟ نعم</p> <p>- هل يتخذون القرارات؟ نعم</p>	<p>الالتزام</p> <p>- إدراج برامج التسريح في السياسات الأمنية</p> <p>- إنفاذ القانون المتعلق بحيازة الأسلحة غير المرخص لها</p> <p>- حماية المواطنين من الآثار الضارة للخطابات المؤججة للصراعات والمحرّضة عليها</p>	<p>القائمون بالواجبات (5)</p> <p>الحكومة السورية</p>

بحقوق الإنسان)، والمحاصيل المتوسطة الأجل (تغيير في طريقة تنظيم المؤسسات أو في سلوك الإنسان)، والمنتجات القصيرة الأجل (تغيير في تقديم الخدمات أو في مهارات الجهات المعنية وقدراتها). ومن المهم ضمان عدم عرض الأنشطة كنتاج.

كيف يمكن وضع إطار للتأثير؟

يقضي وضع إطار للتأثير (إطار منطقي) بتحديد مختلف مستويات النتائج المتوقعة من المشروع، وهي تشمل الأثر الطويل الأجل (تحسين نوعية الحياة وزيادة التمتع

المنتج

أقل من سنة
عملي

المحصول

من 1 إلى 5 سنوات
مؤسسي
سلوكي

الأثر

أكثر من 5 سنوات
بشري

مثال على إطار نتائج لمشروع يتناول الاستغلال الاقتصادي للأطفال النازحين في طرطوس

الأثر: يتمتع الأطفال والمراهقين في طرطوس بالحق في التعليم، ويتمتع الأطفال العاملین بالحماية من المهام المهيبة التي تقوض حقوقهم وكرامتهم

المحصول 1:

أنشئ مركزان للتعليم والتدريب المهني

[تغيير مؤسساتي]

المنتج 1-1:

المدرسون والمدرّبون المهنيون مؤهلون لإدارة المراكز التعليمية والمهنية ودعم الأطفال العاملين

المنتج 2-1:

أنشئت قاعدة بيانات لإحصاء الأطفال العاملين في طرطوس والمؤهلين للانضمام إلى المراكز وتسجيلهم

المؤشرات:

+ افتتاح مركزين في طرطوس (نعم/كلا)
+ عدد المعلمين المؤهلين (12 على الأقل)

المؤشرات:

+ أجري مسح (نعم/كلا)
+ تتوفر قاعدة بيانات (نعم/كلا)

المؤشرات:

+ أُطلق ما لا يقل عن 20 مشروعاً أسرياً قابلاً للاستمرار

المؤشرات:

+ عدد الأهل من أسر مختلفة الذين حصلوا على فرص عمل في طرطوس
+ تصنيف الأهل بين آباء وأمّهات تمكنوا من الحصول على فرص عمل

المحصول 2:

انخرطت الأسر في أنشطة مدرّية للدخل فتجنبت إرسال أطفالها للعمل

[تغيير سلوكي]

المنتج 1-2:

استفادت 30 أسرة من قروض صغيرة مكنتها من إطلاق مشاريع صغيرة

المنتج 2-2:

أفراد أسر الأطفال العاملين اكتسبوا مؤهلات تسمح لهم بالحصول على عمل ثابت

قائمة مرجعية لمثال عن إطار نتائج تم تصميمه جيداً

أسئلة تُطرح طوال دورة المشروع

- هل يساهم المشروع في إعمال حقوق الإنسان؟
- هل يتناول المشروع الأسباب الجذرية للإشكالية أم يكتفي بتناول مظاهرها المرئية؟
- هل أتاح المشروع للسكان المعرضين للمخاطر أو "الإهمال" المشاركة بفعالية في مراحل تصميمه وتنفيذه وتقييمه؟
- هل يسعى المشروع إلى معالجة التمييز؟
- هل يعالج المشروع المسائل المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين؟ وكيف؟
- هل يمكّن المشروع أصحاب الحق من المطالبة بحقوقهم والقائمين بالواجبات من الوفاء بالتزاماتهم؟
- هل "يرتبط" المشروع بالمستفيدين أم بالمنظمة فقط؟
- هل يمكن الاستفادة من المشروع لأغراض المناصرة؟
- هل المشروع قابل للاستمرار ويتضمن أهدافاً تطلعية؟

متجذرة في حقوق الإنسان ...



- تراعي التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة
- تحترم مبادئ المشاركة، والمساواة، والمساءلة

نتائج ذكية...



- محدّدة، مصاغة بلغة التغيير
- قابلة للقياس
- قابلة للتحقيق
- ذات صلة بالسياق
- محدّدة زمنياً

ثالثاً-

مناصرة بمقاربة محورها الإنسان

في كثير من الأحيان إلى أشكال مبتكرة من المناصرة لتتمكن من إبقاء الشواغل المتعلقة بالعدالة على جدول أعمال المجتمع الدولي.

فجاءت النتيجة على ثلاثة مستويات: (1) زيادة التركيز على الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة أو النفوذ لمعالجة الوضع على المستويات الدولية والوطنية والمجتمعية؛ (2) زيادة التواصل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالالتزامات التي لم تف بها الحكومة؛ (3) الاتصال بالسلطات القائمة بحكم الواقع وأصحاب النفوذ في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة لتذكيرهم بواجبهم في حماية حقوق الإنسان.

ما هي الميزة في مقاربة محورها الإنسان في المناصرة؟

التركيز على الإنسان هي خطوة متقدمة بالنسبة لما تم تحقيقه. فهو يضع أصحاب الحق في صميم المناصرة، وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

أولاً، تهيئة بيئة يشعر فيها أصحاب الحق بأنهم قادرون على التقدم والاضطلاع بدور فاعل في صياغة المناصرة لتعزيز حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك ألا تقوم المنظمة فقط بإبلاغ الفئة المستهدفة بسياق المبادرة وأهدافها، بل بالعمل عن كثب مع هذه الفئة للبت في الرسائل الرئيسية والتناجح المتوقعة.

كثيراً ما يُطلب من مدراء المشاريع في سوريا قيادة مبادرات المناصرة في بيئة معقدة، غير مستقرة، ومنقسمة سياسياً. عليهم إذاً مراعاة العديد من الخصائص السياقية في عمليات التخطيط، مثل تقلُّص الفضاء المدني، والتحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي، وتعُدُّ القائمين بالواجبات، والمجتمعات المجزأة. و إن اعتماد مقاربة محورها الإنسان في المناصرة يساعدهم على التغلب على هذه التحديات واكتساب ثقة شركائهم والمستفيدين المستهدفين.

وفي عام 2019، أجرى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سوريا سلسلة من الحوارات مع منظمات المجتمع المدني في سوريا والخارج لتقييم مدى مساهمة حملات المناصرة السابقة في معالجة المطالم وتحقيق توقعات الضحايا من مختلف الفئات ومنهم الأطفال النازحون، والمعتقلون السابقون، وأقارب المفقودين. وقد أتاح هذا الحوار للمنظمات أن تجتمع حول رؤية مشتركة تدمج مبادئ حقوق الإنسان بالكامل في تخطيط مبادرات المناصرة المستقبلية وتنفيذها وتقييمها.

ما هي الدروس المستفادة من التجارب السابقة؟

بالنظر إلى حجم انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا على مدى العقد الماضي وصعوبة محاسبة الجناة باستخدام آليات العدالة النظامية، لجأت المنظمات

ثالثاً، مساعدة منظمات المجتمع المدني على إبراز الشواغل المتعلقة بالعدالة في سياق لا تعترف فيه آليات العدالة النظامية بمظالم الإنسان ولا تعالجها. ويتيح ذلك منبراً لأصحاب الحق لمواصلة الضغط لتحقيق المساواة والتماس سُبُل الانتصاف.

ثانياً، ضمان أن تخدم المناصرة مصالح جميع أصحاب الحق، ولا سيما أكثر الفئات استبعاداً وتهميشاً. ويساعد ذلك المنظمات على استخدام دعوتها لمكافحة التمييز القائم على نوع الجنس والاعتبارات الأخرى.

باختصار...

تركز المناصرة بمقاربة مبنية على الإنسان على ثلاثة أسئلة:

- إلى أي مدى تعزز المناصرة **المشاركة المجدية**، بما في ذلك من قبل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؟
- هل ضمنت **المساواة في تمثيل جميع الأصوات** في المناصرة، بما في ذلك النساء والفئات الأخرى المعرضة لخطر التمييز؟
- هل تساعد المناصرة على **معالجة الشواغل المتعلقة بالعدالة** في المجتمعات المستهدفة؟

المثال ا : مقارنة تشاركية لحملة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الشركاء الشهداء باستخدام تطبيقات الرسائل الصوتية، ثم تشاركوا هذه الرسائل مع المفوضية. وقد ساعد هذا الترتيب على جمع قصص من مختلف الضحايا بطريقة تشدد على الوقائع الحياتية والتجارب الشخصية لانتهاكات حقوق الإنسان، وعلى التطلعات المشتركة بين جميع السوريين إلى حياة لا عَوَز فيها ولا خوف. وكان الناتج النهائي هو مقطع فني متحرك مدته ثلاث دقائق نشرته المفوضية وشركاؤها على وسائل التواصل الاجتماعي (<https://bit.ly/2YRelxv>).

في سياق الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مبادرة طلبت فيها إلى رجال ونساء من سوريا دون سن الخامسة والعشرين أن تذكر حالة قُوِضت فيها كرامتهم، واقتراح ما ينبغي القيام به في المستقبل لضمان عدم تكرار هذا الوضع. وقد حظي هذا النشاط بدعم شركاء من المجتمع المدني في مختلف أنحاء سوريا وخارجها، و ساهم في الوصول إلى مختلف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. وجمع



وساعدت الحملة على تصميم القائمة المرجعية التالية لمشاركة فعالة ومجدية:



المثال 2: تعزيز المساواة في إطار مشروع لإرساء التماسك الاجتماعي في دمشق

دمشق في مجتمع خالٍ من الرفض والتمييز، وقد صُممت المنتجات القصيرة الأجل بطريقة تعزز المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في جميع أنشطة المناصرة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت المنظمات على وضع مؤشرات تساعد على قياس مدى فعالية المناصرة باستخدام بيانات مصنفة ونسب مئوية مستهدفة تعكس المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة.

اقترحت المنظمات التي تتخذ من دمشق مقراً لها والتي شاركت في برنامج التدريب الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 2019 مشروع مناصرة يتناول مسألة تزايد الوصم الاجتماعي بين الشباب منذ عام 2011 في المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها. ويدمج المشروع مبدأ المساواة في صياغة النتائج والمؤشرات. فعلى سبيل المثال، جاءت صيغة الأثر على النحو التالي: "يعيش شباب

الأثر: يعيش شباب دمشق في مجتمع خالٍ من الرفض والتمييز في السنوات الخمس القادمة

المحصول 1:

20 منظمة غير حكومية في دمشق عاملة على إرساء التماسك الاجتماعي تدمج مبادئ حقوق الإنسان في تخطيطها الاستراتيجي

المنتج 1-1

100 شاب وشابة يعملون في المنظمات غير الحكومية مؤهلون لإجراء تخطيط استراتيجي

المؤشرات:

+ عدد المنظمات غير الحكومية التي تعتمد مقارنة مبنية على حقوق الإنسان في عملها على إرساء التماسك الاجتماعي

المنتج 2-1

اكتسب 100 شاب وشابة يعملون في منظمات غير حكومية على الخبرة اللازمة في مجالي حقوق الإنسان والمشاركة المدنية

المؤشرات:

+ 90 في المائة من المتدربين من الجنسين قادرين على تطبيق مقارنة مبنية على حقوق الإنسان في عملية التخطيط
+ قبل وبعد الاختبار
+ 10 مقترحات مشاريع تعتمد مقارنة مبنية على حقوق الإنسان استُكملت خلال العام الأول

المحصول 2:

10 مساحات للحوار الآمن أنشئت لتُجمع بين الشباب من مختلف المناطق

المنتج 1-2

100 شاب وشابة على بيئية من أثر القوالب النمطية على التماسك الاجتماعي

المؤشرات:

+ عدد مساحات الحوار
+ 90 في المائة من المشاركين في الحوارات على بيئية من الصور النمطية
+ مقابلات لتقييم الوعي

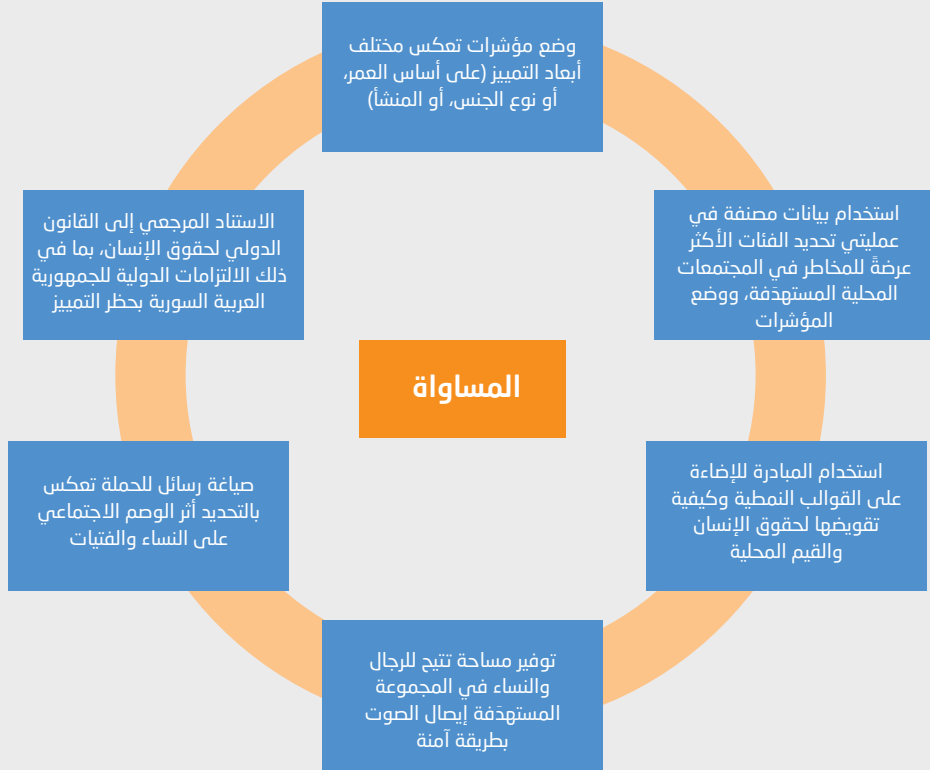
المنتج 2-2

100 شاب وشابة لديهم القدرة على تيسير الحوار بطريقة تحترم حرية التعبير والاختلافات الثقافية

المؤشرات:

+ 90 في المائة من المشاركين قادرين على تيسير الحوار
+ عدد اجتماعات المائدة المستديرة المنظمة

وساعد الاقتراح على تصميم القائمة المرجعية التالية لضمان وفاء المناصرة بمبدأ المساواة:

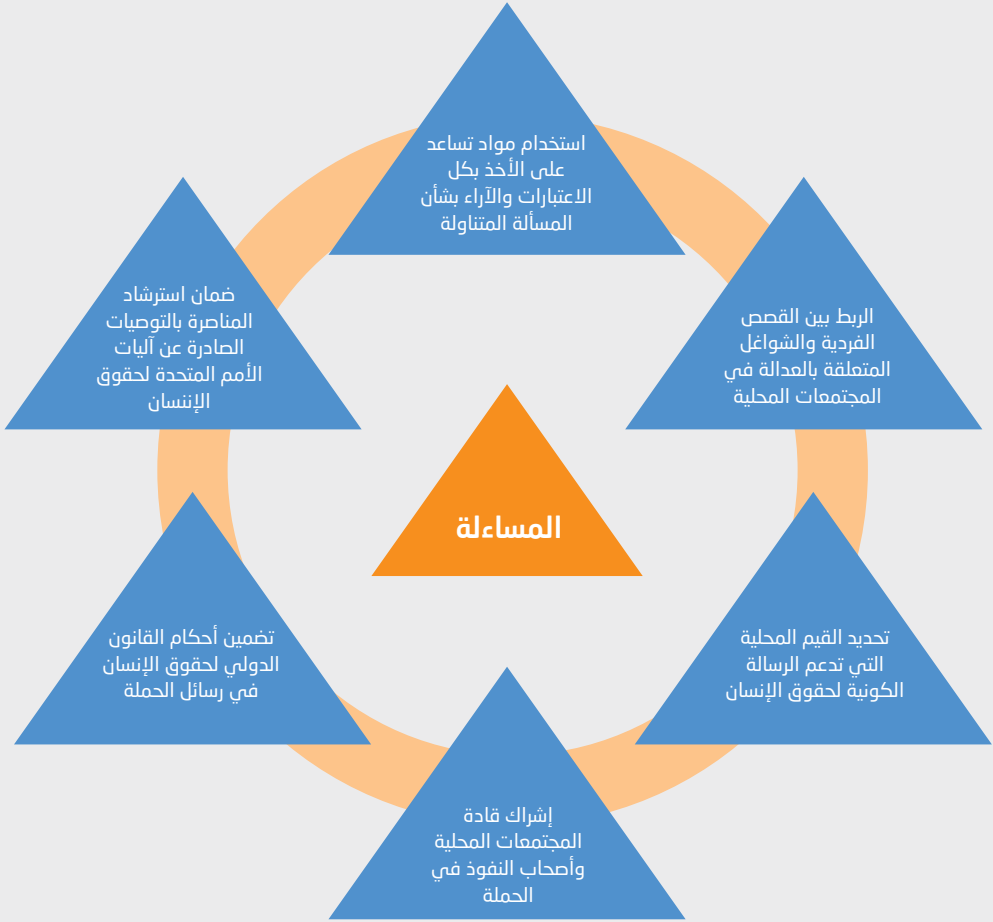


المثال 3: الضغط من أجل المساواة عن أعمال التحريض على الكراهية

المنظمات في هذه الحملة مجموعة متنوعة من المواد شملت مقاطع فيديو، ورسوم متحركة، وصور أشخاص يحملون لافتات، ومدخلات مدونات. كما قادت عدداً من الأنشطة على مستوى المجتمعات المحلية، مثل تشكيل مجموعات تركيز مع الضحايا، وعقد اجتماعات مع قادة المجتمعات المحلية والفنانين، وتوزيع منشورات في المدارس، وعقد جلسات حوار مع الأطفال. وقد نجحت الحملة في الوصول إلى 50,000 شخص وساهمت في إدراج منظوري العدالة والمساواة في مسألة كان يقتصر تناولها على منظور بناء السلام.

خلال الفترة التحضيرية للاحتفال بيوم حقوق الإنسان في عام 2019، أطلقت منظمات المجتمع المدني السورية حملة مشتركة حول تداعيات خطاب الكراهية على حقوق الإنسان في سوريا. وهذه الحملة هي المنتج الأول لمشروع طويل الأجل يسعى إلى إرساء التماسك الاجتماعي وإعادة بناء نسيج المجتمع المدني باستخدام مقاربة محورها الإنسان. وقد استندت الحملة إلى شهادات شخصية لضحايا خطاب الكراهية وكذلك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، لإثبات آثار خطاب الكراهية المقوّضة لحقوق الإنسان، وضرورة محاسبة الجهات الداعية له. وقد استخدمت

وساعدت الحملة على وضع القائمة المرجعية التالية لضمان وفاء المناصرة: بمبدأ المساءلة:



قائمة مرجعية عامة لحملة مناصرة بمقاربة محورها الإنسان

.1

التحضير

- مراعاة مختلف الأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمسألة المتناولة والمتعلقة بحقوق الإنسان.
- تحديد الأشخاص "المُهمّلين" ضمن المجموعة المستهدفة والبت في الوسائل الملائمة لإيصال صوت هذه الفئات المعرضة للمخاطر إلى الواجهة.
- مناقشة إمكانية استخدام نظام الحصص والمعايير لتعزيز المشاركة مع الفريق.
- تعريف ظروف المشاركة الآمنة للمستفيدين في المبادرة، بما في ذلك كيفية تمكين الرجال والنساء من التعبير عن آرائهم من دون التعرض لأي أذى.

.2

إشراك الإنسان

- توضيح أهداف المبادرة للشركاء والمستفيدين، مع اعتماد مبدأ الشفافية وعدم رفع مستوى التطلعات إلى حد غير واقعي.
- توفير المساحة والموارد اللازمة للمتعاونين ليتمكنوا من تحديد المسألة التي تتناولها الحملة، ورسائلها، ومقاصدها.
- التعامل مع المبادرة كنقطة انطلاق للآخرين.
- تحديد القيم الثقافية التي يمكن أن تدعم المبادرة أو تعيقها.

.3

تحديد الرسائل

- تكيف الرسائل مع المجموعات والمجتمعات المحلية المستهدفة التي سيجري العمل معها.
- الاتصال بأصحاب النفوذ الذين يمكن أن يدعموا المبادرة على مستوى المجتمعات المحلية.
- الإشارة المرجعية إلى معايير حقوق الإنسان العالمية، بما فيها الالتزامات الدولية للجمهورية العربية السورية.
- ضمان أن تعكس الرسائل الأثر المحدد للمسألة المتناولة على النساء والفتيات.
- ضمان نشر الرسائل بطريقة تراعي قيم المجتمعات المحلية.

.4

الحملة

- إسماع وإيصال صوت جميع الأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمسألة المتناولة.
- نشر قصص النجاح من خلال دراسات الأثر والمقالات ومدخلات المدونات التي تصف أثر المبادرة على المستفيدين والمجتمعات المحلية ككل.
- تبيان تأثير الانتهاكات التي قد تطال أحد الأفراد على أسرته، أو المجتمع المحلي، أو المجتمع ككل.

.5

الرصد

- الحرص على جمع آراء الشركاء والمستفيدين عن المبادرة.
- تبادل الأفكار مع الفريق بشأن طرق إدامة النتائج الإيجابية التي تحققها المبادرة وتجذب أي ثغرات محتملة في المستقبل.
- إعلام الإنسان المعنيين بالمبادرة بأي تعديل عليها أو أي خطوات لاحقة لها.

.6

استخلاص الدروس

- استخدام نتائج المبادرة لتمهيد الطريق لأنشطة مناصرة لاحقة.
- إطلاق هذه الدورة من جديد بدءاً من الخطوة 1.

رابعاً-

فرص المساعدة التقنية

كما أنها تتوجه إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية المناطة أيضاً بمسؤولية حماية حقوق الإنسان وتزوّدها بأدوات عملية لإطلاق الحوار مع المجتمع المدني حول سُبُل الوفاء بهذا الالتزام. والمساعدة التقنية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متاحة أيضاً للمشاريع التي تعكس التزامها العالمي بتميز منهجيات تتمحور حول الإنسان وعدم إهمال أحد للفترة 2018-2022.

كيف ستدعم المفوضية منظمات المجتمع المدني السورية وجهات صنع القرار الأخرى؟

في أوائل عام 2020، أطلق مكتب المفوضية في سوريا خطة إرشادية تتوجه إلى الجهات المعنية السورية من منظمات مجتمع مدني وجهات صنع القرار، لمرافقتها في تصميم المشاريع على أرض الواقع وتنفيذها وتقييمها. وتشجع هذه الخطة منظمات المجتمع المدني على استخدام إطار زمني مدته ثلاث سنوات، وهي مدة قصيرة بما يكفي لتصور الأنشطة في سياق معقد ومتغير، وطويلة بما يكفي لتحقيق أثر عملي في تحسين أعمال حقوق الإنسان. وتواصل المفوضية دعم أهم المشاريع الواعدة تقنياً ومالياً، وهي تلتزم المزيد من الدعم من الجهات المانحة الدولية.

ما هي القيمة المضافة لمقاربة محورها الإنسان بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني السورية؟

بالاستناد إلى مختلف الأمثلة الواردة في الدليل، تبرز فائدة هذه المقاربة على ثلاثة مستويات. أولاً، تتيح لمنظمات المجتمع المدني تكييف مفاهيم المقاربة المبنية على حقوق الإنسان مع سياق يتعدّد فيه القائمون بالواجبات بما يتجاوز المسؤولين الحكوميين ليشمل قادة المجتمعات المحلية وغيرهم من أصحاب النفوذ. ثانياً، تُستخدم مبادئ كونية ومفاهيم تقنية تساعد على معالجة القضايا التي قد تتسبب بانقسامات أو خلافات. ثالثاً، تُوفّر لمنظمات المجتمع المدني وسيلة لتحقيق تغيير واضح وتطوعي في الظروف المعيشية للسكان، على الرغم من الضرورات المُليّحة والتعقيدات التي يطرحها سياق الأزمة.

ما هي الإمكانيات التي تتيحها لتوفير المساعدة التقنية في سوريا؟

تُوسع المنهجية التي تتمحور حول الإنسان فرص المساعدة التقنية، على الصعيدين الوطني والمحلي. والكثير من المشاريع التي اقترحتها منظمات المجتمع المدني السورية تتيح منصة للمشاركة مع صناع القرار وتناول الحقوق المنصوص عليها في العديد من الصكوك الدولية الملزمة للجمهورية العربية السورية.

باختصار...

تساعد المشاريع التي تعتمد مقاربة محورها الإنسان على إجراء حوار تقني مع القائمين بالواجبات من الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة في سوريا دعم المشاريع الواعدة، ولا سيما تلك التي تطبق رؤية طويلة الأجل لحقوق الإنسان، وهي تعوّل على مساعدة الشركاء الدوليين من أجل تنفيذ هذه المبادرات.

- مجموعة مواد التعليم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة عن المقاربة المبنية على حقوق الإنسان لوضع البرامج

<https://undg.org/document/un-inter-agency-common-learning-package-on-human-rights-based-approach-to-programming>

- تعميم مراعاة حقوق الإنسان في التنمية: قصص من الميدان

<https://undg.org/document/maintreaming-human-rights-in-development-stories-from-the-field>

ما هي المصادر الإضافية التي يمكنني استخدامها؟

- الأسئلة المتكررة بشأن المقاربة المبنية على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي

<https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FAQar.pdf>

- عدم إهمال أحد: دليل عملي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة موجّه إلى فِرق الأمم المتحدة القطرية

<https://undg.org/document/leaving-no-one-behind-a-unsdg-operational-guide-for-un-country-teams-interim-draft>

ملاحظة

* يعكس هذا المنشور نتائج أنشطة التدريب والمناصرة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (سوريا) مع منظمات المجتمع المدني السورية في عام 2019. وقد أُعدَّ بمساعدة الاتحاد الأوروبي. ومحتويات هذا المنشور هي من مسؤولية المفوضية وحدها وهي لا تعكس بأي طريقة آراء الاتحاد الأوروبي.

** ليس في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

*** يجوز اقتباس المواد الواردة في هذا المنشور أو إعادة طباعتها، شرط ذكر المصدر، وإرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن المواد المعاد طباعتها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قصر الأمم 8-14 avenue de la Paix, CH-1211 Geneva 10, Switzerland



تم إعداد هذا الدليل التدريبي بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي



الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي



تم إعداد هذا الدليل التدريبي بدعم
مالي من الاتحاد الأوروبي